الرقم:٢٠١٩/٢٧

التاريخ: ٢١/ يوليو ٢٠١٩،

الساعة ١٧:٠٠ بالتوقيت المحلي

بيان صحافي

اللجنة القانونية والتواصل الدولي: قوات الاحتلال الاسرائيلي تتعمد استهداف المسعفين والمتظاهرين السلميين في مسيرات العودة

اللجنة القانونية والتواصل الدولي للهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار تدين وتستنكر بشدة مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدافها للفلسطينيين المشاركين في مسيرة العودة وكسر الحصار بقطاع غزة في الجمعة(٦٢) جمعة: فلسطين ليست للبيع – حيث أنه لغاية الساعة ١٧:٠٠ من مساء اليوم الجمعة الموافق ٢١ يوليو ٢٠١٩ تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام القوة المفرطة بحق المتظاهرين عبر إطلاق النار وقنابل الغاز تجاههم، وأصابت (٥٠) موطن ، من بينهم مسعفين بالأعيرة النارية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز، دون وجود أي خطر أو تهديد جدي على حياة الجنود. ومن الجدير بالذكر بانه خلال الأسبوع المنصرم استشهد المسعف محمد صبحي الجديلي (٣٦) عاما الذي يعمل ضمن فريق جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني متأثرا بجراحة التي أصيب بها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣، اثناء محاولته اسعاف اثنين من المصابين بمخيم العودة شرق تله أبو صفية شمال قطاع غزة.

اللجنة القانونية والتواصل الدولي للهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار تحيى المشاركات والمشاركين والجماهير الذين لبوا نداء الهيئة الوطنية لمسيرات العودة كسر الحصار، وشاركوا في جمعة فلسطين ليست للبيع ، واللذين حرصوا على الطابع الشعبي و السلمي للفعاليات، واذا تعيد التأكيد على أن استمرار قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في استهداف المدنيين ، يعتبر بمثابة انتهاك خطير لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومخالف لميثاق روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة، وإذ تجدد تحذيرها للاحتلال الإسرائيلي وقواتها الحربية من سياسية الإمعان في استهدافها للمدنيين المتظاهرين سلمياً، وتحملها المسؤولية القانونية عن ذلك؛ **فإنها تسجل وتطالب بما يلي :**

١- **اللجنة القانونية التواصل الدولي** تدعو الي تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية والذي جري اقراره في الدورة (٤٠) لمجلس حقوق الانسان، وتطالب القيادة الفلسطينية بإحالة جرائم

الاحتلال بحق المتظاهرين سلميا في مسيرات العودة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بموجب المادة ١٤ من ميثاق روما، الامر الذي من شأنه ضمان عدم افلات المجرمين الإسرائيليين من العقاب.

٢- **اللجنة القانونية والتواصل الدولي** تطالب هيئة الأمم المتحدة والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف بالقيام بمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية لوقف قتل واستهداف المتظاهرين وحماية المدنيين الفلسطينيين.

٣- **اللجنة القانونية والتواصل الدولي وإذ** تجدد مطالبتها للكل الوطني بالعمل من اجل استعادة الوحدة الوطنية على أسس تطبيق اتفاقيات المصالحة على أساس الشراكة السياسية وبلورة استراتيجية وطنية لمواجهة صفقة القرن وباقي المخاطر والتحديات الوطنية، فأنها تطالب الرئيس والحكومة الفلسطينية للبدء الفوري بوقف الإجراءات العقابية والغير قانونية المفروضة على موظفي وموظني قطاع غزة.

٤- **اللجنة القانونية والتواصل الدولي** تطالب المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف وكافة المنظمات الدولية بالعمل على مساءلة ومحاسبة ومقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي، والمطالبة بوقف الحصار عن قطاع غزة، ووقف الانتهاكات بحق الاسري في سجون الاحتلال، وجرائم الاستيطان الاستعماري، وسياسيات التمييز العنصري بحق الفلسطينيين في مناطق ٤٨، وتهويد مدنية القدس الاماكن المقدسة، وضمان عودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار ١٩٤.

انتهي